الأمم المتحدة

S/2011/200

مجلس الأمن

Distr.: General
29 March 2011
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠١١ موجَّهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

يشرِّفني أن أرفق طيَّه رسالة مؤرخة ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١ موجَّهة من رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السيد جيمس فيكتور غبيهو، يطلب فيها تعميم القرار المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١، الصادر عن هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الحالة في كوت ديفوار، (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً توجيه انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) **بان** كي – مون

010411 010411 11-28244 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠١١ الموجَّهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

رسالة مؤرخة ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١ موجَّهة إلى الأمين العام من رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

طلب بأن تتخذ الأمم المتحدة مزيداً من الإجراءات بشأن الحالة في كوت ديفوار

انطلاقاً من قلقنا المشترك إزاء التدهور السريع للحالة السياسية والأمنية في كوت ديفوار، كرَّست هيئة رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الكثير من الاهتمام لهذا الموضوع في مؤتمر قمتها العادي التاسع والثلاثين المعقود في أبوجا يومي ٢٣ و ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١.

واستنتجت الهيئة أنه رغم جهود الوساطة المتعددة، رفض الرئيس المنتهية ولايته، السيد لوران غباغبو، بإصرار، الالتزام بقرارات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة التي تطلب إليه أن يتخلَّى عن زمام السلطة للسيد الحسن واتارا، الفائز المعترف به عالمياً في انتخابات دورة التصفية الرئاسية التي جرت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. ونتيجةً لذلك، قررت الهيئة أن الوقت قد حان لإنفاذ قرارها المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ باستخدام جميع التدابير اللازمة، بما في ذلك استخدام القوة المشروعة من أجل كفالة نقل السلطة.

وتحقيقاً لهذه الغاية، اتخذت الهيئة عدداً من القرارات، من بينها طلب موجَّه إلى مجلس الأمن بشأن التدابير التالية:

- أن يأذن بالتنفيذ الفوري لقراري هيئة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المؤرخين ٧ و ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠
- أن يعزِّز ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لتمكينها من استخدام جميع الوسائل اللازمة لحماية الأرواح والممتلكات، وتيسير النقل الفوري للسلطة إلى السيد واتارا
- أن يعتمد جزاءات دولية أكثر صرامةً ضد السيد غباغبو وأعوانه
- أن يطلب إلى المجتمع الدولي كفالة بيئة مواتية في كوت ديفوار للسكان ولعملية الأمم المتحدة للاضطلاع بواجباتهم دون أي عوائق.

ونظراً إلى الطابع المُلح للمسألة، أرجو ممتناً توجيه انتباه مجلس الأمن إلى طلب هيئة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أثناء الإحاطة المتعلقة بكوت ديفوار المقرر إجراؤها اليوم، ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١.

وأُرفق طيَّه لعنايتكم نسخة من قرار الهيئة بشأن كوت ديفوار (A/RES.1/03/11).

(توقيع) جيمس فيكتور **غبيهو**
رئيس المفوضية

ضميمة

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

القرار A/RES.1/03/11 الصادر عن هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الحالة في كوت ديفوار

إن هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المجتمعة في أبوجا يومي ٢٣ و ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١ في مؤتمر قمتها العادي التاسع والثلاثين؛

وقد استعرضت بشكل مستفيض التدهور السريع للحالة السياسية والأمنية والإنسانية في كوت ديفوار الناجمة عن انتخابات دورة التصفية الرئاسية المتنازع بشأنها والتي جرت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠؛

وإذ تُدين بحزم العنف العشوائي ضد المدنيين الذي يؤدي إلى خسائر غير مقبولة في الأرواح والممتلكات؛

وإذ تعرب عن استيائها لتعمُّد استهداف الإيفواريين الأبرياء، ومواطني الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأجانب الآخرين، وأيضا إزاء الهجمات التي تستهدف أفراد بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار؛

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء ضخامة أفواج اللاجئين الفارين عبر الحدود واكتظاظ مخيمات المشردين داخلياً؛

واقتناعاً منها بأن الحالة الراهنة هي نتيجة مباشرة لرفض الرئيس المنتهية ولايته، السيد لوران غباغبو، التخلي عن السلطة للسيد الحسن واتارا، المعترف به عالمياً بوصفه الفائز بانتخابات ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠؛

وإذ تسلِّم بأن الأزمة في كوت ديفوار أصبحت تشكل الآن حالة طوارئ إنسانية إقليمية؛

وإذ تشير إلى القرارين الصادرين عن مؤتمري قمة الهيئة الاستثنائيين المؤرخين ٧ و ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ولا سيما فيما يتعلق بالفقرة ١٠ من القرار الأخير التي تنص على أنه: ”في حال رفض السيد غباغبو الاستجابة للطلب الثابت للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (بتسليم السلطة)، لن يبقى من خيار أمام الجماعة سوى اتخاذ تدابير أخرى، بما في ذلك استخدام القوة المشروعة بغية تحقيق أهداف الشعب الإيفواري“؛

وإذ تضع في اعتبارها أن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة قد أيَّدا هذين القرارين؛

تقرِّر بحزم أن الوقت قد حان لإنفاذ قراريها المؤرخين ٧ و ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بهدف حماية الأرواح وكفالة نقل زمام السلطة إلى السيد الحسن واتارا دون مزيد من التأخير؛

وتحقيقاً لهذه الغاية، تطلب إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يأذن بالتنفيذ الفوري لقراري الهيئة الصادرين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠؛

وفي هذا السياق، تطلب إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تعزيز ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بما يمكِّن البعثة من استخدام جميع الوسائل اللازمة لحماية الأرواح والممتلكات، وتيسير النقل الفوري للسلطة إلى السيد الحسن واتارا؛

وتطلب أيضاً إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يعتمد جزاءات دولية أكثر صرامة ضد السيد لوران غباغبو وأعوانه؛

وتوعز إلى رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن يستكشف كل السبل المتاحة لتوفير جميع الوسائل القانونية والدبلوماسية اللازمة إلى حكومة السيد الحسن واتارا لممارسة سلطته، بما في ذلك منح الحكومة حق حضور كافة اجتماعات الجماعة؛

وتحث جميع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تيسير اعتماد السفراء والممثلين الآخرين للسيد الحسن واتارا لدى بلدانهم؛

وتوعز كذلك إلى رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن يكثِّف خطط الطوارئ لمواجهة جميع الاحتمالات، بما في ذلك توفير ممرات إنسانية وحماية المدنيين؛

وتطلب إلى رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن يتخذ جميع التدابير المناسبة لتعزيز وجود الجماعة في كوت ديفوار سعياً إلى تيسير اضطلاعها بمسؤولياتها؛

وتحث الأمم المتحدة على أن تطلب إلى المجتمع الدولي كفالة بيئة مواتية للسكان ولبعثة الأمم المتحدة للاضطلاع بواجباتهم دون أي عوائق، وتوفير الحماية والرعاية للاجئين والمشردين داخلياً من جراء الأزمة؛

وأخيراً، تدعو مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى أن تنفِّذ على وجه الاستعجال قرارات مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخة ١٠ آذار/مارس ٢٠١٠ بشأن كوت ديفوار، عن طريق إيفاد الممثل السامي إلى البلد دون تأخير وإنشاء فريق الوساطة المشترك بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل كفالة النقل الفوري للسلطة إلى السيد الحسن واتارا.

وتقرر الهيئة أن تُبقي الحالة في كوت ديفوار قيد نظرها.

حُرر في أبوجا في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١

(توقيع) غودلاك إيبيل **جوناثان**
الرئيس
نيابةً عن الهيئة